

سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية منذ تولي السفير البريطاني لويس مليت حتى دخولها الحرب العالمية الاولى

م.د. عماد حمد صالح عبدالحليم الجبوري

وزارة التربية العراقية / المديرية العامة لتربية كركوك

تاريخ تسليم البحث : 2020/1/13 ؛ تاريخ قبول النشر : 2020/5/17

ملخص البحث :

ان النظرة السائدة لدى العديد من المؤرخين والباحثين في الشأن العثماني كانت ترى ان الحكومة البريطانية تدفع بالدولة العثمانية الى الانضمام الى دول المركز وعلى رأسها المانيا ،الا ان هذه النظرة فيها اشكالية، لاسيما وان بريطانيا حققت بالفعل الافضلية لها في السنوات السابقة للحرب العالمية الاولى وتأكيدها على مصالحها الخاصة في الخليج العربي وفي بلاد ما بين النهرين ،ولا نستثني من ذلك مصر التي لم ترغب السلطات العثمانية اثاره موضوعها منذ تولي الاتحاديين السلطة في الدولة العثمانية ،ودخول الاخيرة في مفاوضات مع الجانب البريطاني بغية ضمان مصالحها في الفترة 1913-1914، والتي نتج عنها مجموعة من الاتفاقيات جاءت لصالح الحكومة البريطانية، والتي اصبحت ترى بانه ليس من الضروري الدخول مع الدولة العثمانية في نزاع مسلح.

يتناول البحث الدبلوماسية التي اتخذتها بريطانيا من خلال وزارة خارجيتها وسفارتها في اسطنبول و انتهاجها مستويين من السياسة ،الاول: ابقاء الدولة العثمانية على الحياد .والثاني تأخير دخول الدولة العثمانية الحرب قدر المستطاع.

Britain's policy towards the Ottoman Empire since the assumption of the British Ambassador Louis Mellit until the entry into the First World War

Dr.. Emad Hamad Saleh Abdul Halim Jubouri

Abstract :

The prevailing view of many historians and researchers in Ottoman affairs were that the British government is pushing the Ottoman state to join the center countries, led by Germany, but this view is problematic, especially since Britain has already achieved its preference in the years before the First World War and its emphasis on her interested in Arabian Gulf , Mesopotamia, and no Exception Egypt, which has not wished to raise its subject since the federalists took power in the Ottoman Empire, and to enter into negotiations with the British side in order to ensure its interests in the Middle East. In 1913–1914, which resulted in a series of agreements in favor of the British government, which became the view that it is not necessary to engage with the Ottoman State in armed conflict.

The research deals with diplomacy taken by Britain through the Foreign Office and its embassy in Astana and pursued two levels of policy, the first: to keep the Ottoman Empire on the neutrality. The second to delay the entry of the Ottoman Empire as much as possible.

–Key Wards, Ottoman State, British Ambassadorship, Ottoman –British relations.

المقدمة:

ان علاقة الدولة العثمانية مع بريطانيا مبنية على المصالح، فالأخيرة لم تكن ترغب في دخول الحرب العالمية الأولى خوفاً على مصالحها الاستراتيجية، وحين اضطرت الى دخولها رغبت اغلب ساستها في تحييد أكبر عدد ممكن من الدول، ولا يستثنى من ذلك الدولة العثمانية، لان البريطانيين حققوا الكثير من المكاسب السياسية والاقتصادية في ممتلكات (الرجل المريض) قبل اندلاع الحرب. لقد مهدت الحكومة البريطانية في سبيل تنفيذ سياستها القيام باستبدال سفيرها في اسطنبول. باخر استطاع اقامة علاقات طيبة مع اغلب السياسيين العثمانيين كونه يملك من المرونة ما يؤهله للتعامل معهم. الا ان الارث السيئ من العلاقات بين الدولتين حال دون ايجاد تسوية لصالح بريطانيا. وهناك سبب اخر الا وهو استعادة المانيا لنفوذها السياسي في الدولة العثمانية قبيل قيام الحرب، والذي فقدته بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909م).

1- السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية منذ انقلاب الاتحاديين 1908 حتى وصول السفير

لويس مليت:

اتسمت العلاقة بين بريطانيا والدولة العثمانية بالفتور في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الا ان قيام الاتحاديين بالانقلاب عليه وإعلانهم اعادة العمل بالدستور فتح الباب على مصراعيه لقيام علاقة ايجابية بين الطرفين. ولقي الانقلاب استحساناً لدى جميع الاوساط السياسية البريطانية، بل ان ملك بريطانيا إدوارد السابع "Edward VII" (1841-1910) ارسل رسالة الى السلطان عبد الحميد الثاني معبرا فيها عن تهانیه الشخصية لإعادة العمل بالدستور، في حين بين وزير خارجية بريطانيا إدوارد كريي Edward Grey تعاطفه مع الانقلابين، ووضح للسفير جيرالد لوثر Gerard Lowther (1908-1913) الذي وصل اسطنبول حديثاً بوجوب تجنب أي شيء يثير شكوك العثمانيين، وان يفهموا بانهم إذا كانوا مستعدين لعمل شيء مفيد لشؤونهم فان تشجيع ودعم الحكومة البريطانية سيكون راسخاً، ومنع أي تدخل خارجي من باقي الدول دون التدخل لحمايتهم، باستخدام الموقف الدبلوماسي الودي والنفوذ لإتاحة أكبر فرصة للاتحاديين⁽¹⁾.

ان المشاكل الداخلية التي واجهت الاتحاديين بعد الانقلاب والصراع على السلطة بينهم وبين رموز النظام القديم وعلى رأسهم كامل باشا ، وما نتج عنه من تبدل مستمر في الوزارات وقيام الانقلاب المضاد والمشاكل الخارجية والمتمثلة في اعلان بلغاريا استقلالها عن الدولة العثمانية في 5 تشرين الأول 1908 وإعلان كريت انضمامها لليونان بتاريخ 6 تشرين الأول 1908 وقيام حكومة النمسا - المجر بضم ولايتي البوسنة والهرسك بشكل نهائي في 6 تشرين الأول 1908 ، دفع ذلك بالسفارة البريطانية في اسطنبول ان تكون أكثر انتقاداً لحكم الاتحاديين ، اذ اوضح جيرالد لوثر بان سياسة السلطان عبد الحميد الثاني كانت تقوم على تفرقة وتقسيم الناس الذين يحكمهم في حين ان الحكومة العثمانية تتبع سياسة مضرّة بمصالحها تؤدي الى توحيد كافة العناصر الساخطة للوقوف في جبهة واحدة معادية للحكومة⁽²⁾ .

ان استمرار تعلق الاتحاديين بإيجاد صداقة قوية مع الحكومة البريطانية جعلتهم يغضون الطرف عن عدم وجود دعم حقيقي لهم من الأخيرة ، فعلى سبيل المثال ، دعمت بريطانيا حليفتها فرنسا اثناء المفاوضات مع الحكومة العثمانية بشأن عقد قرض في عام 1910م ، اذ كانت فرنسا ترغب في السيطرة على الامور المالية داخل مفاصل الدولة العثمانية ، وبعد مفاوضات طويلة في لندن وباريس وبرلين ، استطاعت الأخيرة ان تحظى به ، ومرة أخرى عمدت الحكومة البريطانية الى رفع الدعم عن الدولة العثمانية في سبيل ابقاء التحالف الذي يربطها مع الحكومة الفرنسية قوياً⁽³⁾ .

اما على المستوى الداخلي فقد استمرت السفارة البريطانية في تقديمها المستمر للحكومات الاتحادية المتتالية ، خاصة وان التعليمات السابقة توحى بعدم التعامل مع الشبان الاتراك وحكوماتهم على انهم مؤهلين لنيل الدعم المعنوي والمادي التام من بريطانيا ، بل ان السفير جيرالد لوثر ذهب الى ما هو ابعد من التعليمات التي كانت تصدر له محاولاً انتقاد كل الاجراءات الحكومية التي يقوم بها الشبان الاتراك ، وهذا ما دفع بوزارة الخارجية البريطانية الى تحذيره من مغبة الاستمرار بهذا الاتجاه ، حيث قام وكيل الوزارة جارس هاردين Sir Charles Hardinge الى تنبيه السفير حول عدم اعطائه تصوراً كاملاً عما يجري بينه

وبين المسؤولين العثمانيين اذ قال له "انه من المؤسف جداً بان لا ترسل لنا في برقياتك اي نص يشير الى اللغة والاسلوب الذي تستخدمه تجاه العثمانيين، وبالتالي فنحن غير عاملين بما يجري ولا نستطيع ان نزودك بالتعليمات الضرورية لتنفيذ سياستنا... اعتقد بانه من الافضل لك ولصالحك بان تقول لنا ما الذي تقوله للعثمانيين وما الذي يأخذونه من كلامك على محمل الجد، اعتقد بانه ليس في الانصاف بان تجعل من نفسك قاضياً على النقاشات التي تدور بينك وبين الصدر الاعظم" (4).

ان هذه التوجيهات لم تجدد اذاناً صاغية لدى السفير البريطاني، فعندما طلبت وزارة الخارجية، بالتنسيق مع غرفة التجارة البريطانية منه الاستعلام عن مدى المصاعب التي تواجه التجارة البريطانية والمصالح البريطانية في الدولة العثمانية جراء المنافسة الألمانية وبيان وجهه نظره في الموضوع، كان رده بأنه يشعر بان مروؤوسيه في وزارة الخارجية متشائمين للغاية حول الضرر الحاصل في التجارة البريطانية. رد اعتبره كل من هاردنك وكري بانه غير مفيد ويفتقر للموضوعية (5).

لقد تدهورت مكانة بريطانيا في الدولة العثمانية اثناء مدة وجود سفارة جيرالد لوثر بسبب سلوك السفارة البريطانية نفسها، ولا سيما سلوك رئيسها لوثر، الذي استمر في نقد جمعية الاتحاد والترقي على الرغم من تعليمات وزارة الخارجية التي كانت تنصحه بان يكون أكثر اعتدالاً وتعاطفاً مع الشبان الأتراك والسبب في ذلك يعود الى تأثر الأخير بآراء كبير المترجمين في السفارة جيرالد فيتزماوريس Gerald H. Fitzmaurice الذي كان مقيماً في الدولة العثمانية منذ فترة طويلة، وكانت التقارير التي يرسلها لوثر لها تأثير كبير على زملائه في وزارة الخارجية الأمر الذي أشاع نوعاً من البرود ان لم نقل العداء في الوزارة تجاه الاتحاديين (6).

وبسبب موقفه السلبي من الاتحاديين عجز لوثر عن استغلال الأحداث وتوجيهها بالشكل الذي يجعل الاتحاديين يحافظون على الموقف الذي اتخذوه في البداية تجاه بريطانيا. يقول اندرو ريان المترجم الثاني في السفارة البريطانية في اسطنبول بهذا الشأن: "ان لوثر رئيس جيد، ولكن يمكن القول انه قصر في اتهاز الفرصة العظيمة التي عرضت عليه حال وصوله، وفي أثناء أوج

الحماسة بمناسبة إعادة العمل بالدستور في 1908. ان الشبان الأتراك شوفينيون (قوميون)، وليس هنا دبلوماسي من المحتمل ان يقوم بحركة ضدهم. ومع ذلك ان من المسلم به ان لوثر يفتقر الى المرونة". واذاف ايضا "ان لوثر رجل ثري من طبقة ارسقراطية اقطاعية، لذا كان يستكثر ان ينظر الى الاتحاديين، كونهم حديثي نعمة، او ان يعاملهم على انهم رجال دولة" (7).

ان تقاعد لوثر اتاح فرصة لوزارة الخارجية البريطانية ان ترشح شخصاً مناسباً يقوم بتحسين صورة بريطانيا لدى الاتحاديين، ولقد وقع الاختيار على السير لويس مليت Louis.Mallet⁽⁸⁾ في تشرين الاول 1913م ليقوم بهذا الدور، ويبدو ان هذا الاختيار جاء لتحقيق غايات سياسية ترتبط بالمنح العام في اوربا التي كانت تسير باتجاه التكتلات ورغبة بريطانيا في وقوف الدولة العثمانية على الحياد.

2- دور السفارة في استمرار حياد الدولة العثمانية وموقف وزارة الخارجية من هذه

السياسة:-

ان اولى الخطوات التي اتخذها السفير الجديد منذ وصوله اسطنبول في 24 تشرين الاول 1913 ولقائه بعد ستة ايام بالسلطان العثماني محمد رشاد المعروف باسم السلطان محمد الخامس (1909-1918) وكامل البعثة البريطانية العاملة في اسطنبول⁽⁹⁾، هو توضيح للقادة العثمانيين بانه وبالرغم من اعجابه بنواياهم الحسنة تجاه بلده بريطانيا الا ان ما يطرحه من وجهات نظر ليس بالضرورة تعكس توجهات الحكومة البريطانية⁽¹⁰⁾. الا ان هذا التوضيح لم يثني الاتحاديين اعتبار تنصيب مليت سفيراً جديداً لبلاده في الدولة العثمانية على انه نوع من الصداقة بين البلدين⁽¹¹⁾.

ان اول اختبار لهذه الصداقة هي المسألة الأرمنية فقد كان مليت متفائل حول قدرة حكومة الشبان الاتراك، وخاصة طلعت باشا وجمال باشا، على معالجة خلافات الحكومة مع قادة الارمن، الا ان وزارة الخارجية البريطانية تحفظت على مؤهلات الحكومة العثمانية، اضافة الى ان اي مشروع لحل مشكلة الأرمن سيدفع كل من المانيا وروسيا للتدخل، وعلى أية حال

استطاعت الدبلوماسية البريطانية بالتعاون مع روسيا من إيجاد مشروع للإصلاح لقي موافقة ألمانيا، وتم العمل به لعدة أشهر قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى⁽¹²⁾.

ان كسب ثقة الاتحاديين دفعه أيضا الى اجراء تغيير في كادر البعثة البريطانية في اسطنبول، فهو لم يتردد في انهاء خدمة فترموريس والملحق العسكري البريطاني الميجر تايلر Major Tyrrell وارجعهما الى بريطانيا لتورطهما في اغتيال محمود شوكت باشا⁽¹³⁾

ولم يقتصر الامر عند هذا الحد فعندما جرت الانتخابات العامة في الدولة العثمانية اواخر عام 1913 وما شاب تلك الانتخابات من تزوير وسوء ادارة في عموم البلاد، قام بتبرير سلوك الاتحاديين اتملك الاساليب على انها غريزة طبيعة لحفظ الذات، كون الاتراك يعتبرون جزء من مجموعة قوميات اخرى كالعرب واليونان والارمن والاكراد وغيرهم⁽¹⁴⁾.

ان هذه السياسة لم تكن مقبولة لدى وزارة الخارجية في كيفية التعامل مع الشؤون الداخلية فحسب، بل على المستوى الخارجي ايضا، اذ كانت بريطانيا تؤيد احقية اليونان في الاستيلاء على الجزر الايحية، ولم تُخبر سفيرها في اسطنبول عن الإجراءات التي اتخذتها بهذا الصدد، بل ارسلت بعثة بحرية بريطانية الى اثينا بقيادة الاميرال مارك إدوارد كير Mark Edward Kerr، ولم يمانع وزير خارجية بريطانيا في حديثه مع رئيس وزراء اليونان إلفثيريوس فينيزيلو Eleutherios Venizelo (1910-1915) فكرة بقاء جزر بحر ايجه في ايدي اليونان اذا حصل توافق على هذه الفكرة من جميع الدول الكبرى⁽¹⁵⁾.

لقد استمر ملية في منهجه المناصر للشبان الاتراك اذ عمد الى التأكيد على ان علاقة بلاده بالشبان الاتراك في تحسن مستمر لم تشهده منذ قيام انقلابهم، والدليل على مقولته هو الطلب العثماني لإشراك مستشارين بريطانيين لإدارة الاصلاحات في ارمينيا، و دور البعثة البريطانية في تطوير البحرية العثمانية ، بقيادة الاميرال آرثر لامبس Limpus Arthur والدليل الأكثر وضوحاً هو الامتياز الذي حصلت عليه اتحاد شركات فيكر اند ارمستروج Vickers and Armstrong البريطانية في كانون الاول 1913م والذي يصل أمدّه الى ثلاثين عاماً لتجديد ميناء اسطنبول وبناء أرصفة رسو عائمة ومخازن للأسلحة البحرية في خليج ازميت⁽¹⁶⁾.

ان كل ما تقدم لم يقنع وزارة الخارجية البريطانية من استمرار شكوكها في امكانية منع دخول الدولة العثمانية الى جانب المانيا وابقائها على الحياد خاصة بعد استلام انور باشا وزارة الحرب في حزيران 1913، بعد ان كان ملحقاً عسكرياً في السفارة العثمانية في برلين وتشبُّعه بالمبادئ العسكرية الالمانية⁽¹⁷⁾. فلم تمر سنة من هذا التاريخ حتى رجع النفوذ الالمني الى سابق عهده قبل انقلاب الاتحاديين على حكم السلطان عبد الحميد الثاني، ان السياسة البريطانية في هذه الفترة لخصها السفير مليت في المذكرة التي ارسها الى رؤوسيه قائلا: "انه من المسلم به ان مصلحة بريطانيا الحفاظ على وحدة ما تبقى من الدولة العثمانية، ان تقسيم الولايات الاسيوية الى مناطق مصالح ونفوذ لن يكون في صالحنا، بل سيؤثر بشكل خطير على توازن القوة في البحر المتوسط، وعلى مكائنا في مصر، وفي الخليج العربي وعلى الهند، وربما سيقود الى حرب في اوربا، فكل الدول حتى التي برزت حديثاً [في اشارة الى المانيا] لديها اجماع على [تقسيم الولايات الى مناطق نفوذ]، وهذا ما طرحه لشنوفسكي Lichnowsky [السفير الالمني] عليكم سعادة الوزير [كري] لتقسيم الولايات الى مناطق نفوذ، وما طرحه مدير البنك الالمني السيد ارثر فون كونار Herr Arthur von Gwinner للسيد اج. بي. سميث H. B. Smith العضو في مجلس العموم البريطاني (1910-1917) عن الموضوع نفسه. وهي اشارات لا يمكن تجاهلها تتطلب منا المزيد من الحذر، ليس لدي علم عن مدى خطورتها، او ما هي تعليمات صاحب السمو [وزير الخارجية]⁽¹⁸⁾.

اما بالنسبة لطلبات الدولة العثمانية المتكررة منذ 1911 وحتى 1913 لعقد تحالف معها، فقد اشار السفير البريطاني مليت الى ان " قرار التحالف مع بريطانيا لن يكون قراراً فاشلاً، بل على العكس هو قرار ايجابي، فيما لو لم يكن هناك دول كبرى لها طموح معترف به في الشرق الادنى، او ليس لها وجود على الارض، او ليس لها من القوة لتسمع صوتها. انه لشي رائع ان نتعهد بأحياء الامبراطورية العثمانية - والتي في الحقيقة قد دعينا الى احيائها - من خلال تكريس انفسنا لإصلاح الادارة فيها، وتحسين الاوضاع المعاشية للسكان وكذلك تطوير القطاع التجاري في بلد كبير وغني. ففي مدة قصيرة وبلا ادنى شك، ومن خلال الادارة البريطانية ستعكس الاوضاع من دولة تحتضر الى دولة قوية وحليفة، خاصة وانها تملك موقع جغرافي ومصدر قوة لنا، الا انه وفي ظل السياسات المتبعة، واذا رغبت الدولة العثمانية في الاصلاح فيتوجب عليها اشراك كل الدول الكبرى⁽¹⁹⁾.

واضاف السفير الى " ان مسألة عقد تحالف مع الدولة العثمانية في ظل الظروف الحالية سيوحد كل اوروبا ضدنا، وسيكون مصدر ضعف وخطر علينا وعلى العثمانيين، اما الشق الثاني من المقترح العثماني الخاص بانضمام الدولة العثمانية الى الوفاق الودي فان حكومة جلالة الملك ترغب بها، وحسب تصوري، وترغب في معرفة وجهات نظر كل من فرنسا وروسيا. اما عن مدى النقد الذي مورس علينا بشأن التحالف بين الدولة العثمانية وبين بريطانيا، فسوف يمارس مرة اخرى اذا طرح تحالف بين الدولة العثمانية وبين الوفاق الودي. خاصة ان مثل هكذا سياسة سوف تثير المانيا والنمسا وايطاليا، على الرغم من خسارة الدولة العثمانية كل ممتلكاتها في اوروبا وافريقيا، الا ان هذا لا يعني انها ضعيفة امام دول الوسط، وليس من المشكوك فيه ان القيام بعمل بهذا طبيعة يعني في الغالب تحديا من الوفاق الودي للدول في تحالف الوسط. ان وضع الموضوع للمناقشة مع فرنسا وروسيا سيجعلني في موضع الكاره والنافر لتشجيع الدولة العثمانية للميل الى دول الوفاق الودي، وفي نفس الوقت لا اعتقد باننا سنكون راضين وتتخذ موقفاً ايجابيا اذا وضعت الدولة العثمانية نفسها في ايدي دول تحالف الوسط والتي لن تحجم عن تلبية طلبها، انني احيلكم الى بداية هذه المذكرة الرسمية والتي اشرت فيها الى الاهمية، والطابع الحيوي والخطير، للحفاظ على وحدة ممتلكات الدولة العثمانية في الجانب الاسيوي. ان طريقة الدولة العثمانية لضمان استقلالها هي بالتحالف معنا او التزام جانب دول الوفاق. على الاقل خطراً وهو عقد معاهدة، او القيام بإعلان يلزم كل الدول باحترام واستقلال ووحدة ممتلكات الدولة العثمانية الحالية، وبالتالي سوف نحصل على ما هو ابعد من الحيادية من خلال المساهمة من جميع الدول في السيطرة المالية وتطبيق الاصلاحات"⁽²⁰⁾.

ان التوقيع على معاهدة التحالف بين الدولة العثمانية والمانيا في 2 اب 1914م ودخول الطرادين الالمانيين جوبن Goben وبرسلاو Breslau في منطقة الدردنيل البحرية في 10 اب 1914 تعد نقطة تحول بالنسبة لسياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية، اذ قامت وزارة البحرية البريطانية بمنع ارسال سفينتين حربيّتين اشترتهما الدولة العثمانية وهما كل من السفينة عثمان والرشيدية من الاجار باتجاه اسطنبول بدعوى التوتر الحاصل في اوروبا بين دول الوفاق

السوداني ودول الوسط⁽²¹⁾. لقد اثار هكذا اجراء كل من الصدر الاعظم سعيد حلمي (1913-1918) وطلعت باشا وزير الداخلية (1913-1917) وجمال باشا وزير البحرية والحاكم العسكري لاسطنبول (1913-1914)، حيث اعربوا عن انزعاجهم الشديد من القرار البريطاني، وخاصة جمال باشا الذي كانت لديه رغبة في تعبئة الجيش العثماني ردا على الاجراء الذي اتخذته بريطانيا⁽²²⁾.

ان الرغبة البريطانية في عدم ذهاب الامور الى مزيد من التأزم دفع بوزير الخارجية البريطاني كيري الى شرح موقف بريطانيا من هذا الاجراء، وضرورة إبقاء هذه السفن في بريطانيا نظراً لما تمر به القارة الاوروبية من ظروف، خاصة بعد اعلان بريطانيا الحرب على المانيا في آب 1914⁽²³⁾، وتعهده بتعويض الحكومة العثمانية واعادة كل المستحقات المالية، وأكد على رغبة بلاده في ابقاء البعثة البحرية البريطانية في الدولة العثمانية، خاصة وان انسحابها سيدفع الاخيرة الى المزيد من التقارب الى المانيا وبالتالي استبدال البعثة البحرية البريطانية بأخرى المانية⁽²⁴⁾.

ان اعلان الجانب العثماني في 1 آب 1914 الوقوف على الحياد في حال نشوب حرب عالمية، لم يقنع الحكومة البريطانية خاصة بعد دخول الطرادين الالمانيين الى منطقة الدردنيل وهي ضمن المياه الاقليمية العثمانية في 10 آب 1914، لذا عمد وزير البحرية البريطاني الى توجيه رسالة الى انور باشا في 15 آب 1914 يحذره فيها بضرورة الالتزام بالحيادية التامة، اما وزير الخارجية كيري فانه يحدوه اليأس من امكانية بقاء الدولة العثمانية على الحياد اذ قال: "ان القرار العثماني لن يتأثر بالعروض المقدمة له، ولكن بالرأي الذي يرجح الطرف الذي سينتصر في الحرب، وبالتالي يسمح له بتقديم عروض افضل"⁽²⁵⁾، ومع ذلك فقد استمرت السياسة الرسمية للحكومة البريطانية بعدم اثاره أي نزاع مع الدولة العثمانية طالما بقيت الاخيرة على الحياد، حيث اعلم كيري سفرائه العاملين لدى روسيا وفرنسا بان حكومته ستقع في حرج كبير امام رعاياها المسلمين في الهند ومصر اذا وقفت الدولة العثمانية ضد الوفاق السوداني، وقد ايده في توجيهه هذا كل من المندوب السامي البريطاني في مصر اللورد هيربرت كشنر Herbert

Kitchener (1911-1914)⁽²⁶⁾ والماركيز كرو Crew (1910-1915) وزير

الدولة لشؤون الهند⁽²⁷⁾، الذي عبر عن قلقه من أن "تؤخذ بعين الاعتبار الحساسية التي سيديها مسلمو الهند، وإن كان هناك عمل عدائي، فالمرغوب به أن يصدر من الدولة العثمانية وليس منا [أي من الحكومة البريطانية] ⁽²⁸⁾ .

لقد كانت بريطانيا راغبة في إبقاء الحكومة العثمانية على الحياد قدر المستطاع، بنظرة ملؤها الشك، وليس كما يتصور سفيرها لويس مليت فعلى الرغم من أن الأخير أرسل رسالة يبين فيها أن أنور باشا كان سعيداً للغاية بالرسالة التي أرسلها إليه تشرشل Churchill⁽²⁹⁾ .، وأنه إذا ما قامت بريطانيا بالإعلان عن نيتها بإرجاع السفن التي تم الاستحواذ عليها، ودفع التعويضات عن فترة التأخير، فإن الرأي العثماني سيتغير بشكل تام لصالح بريطانيا، وبما أن رد تشرشل كان إيجابياً وأنه على استعداد بأن يوافق على كل مطالب أنور باشا شريطة أن تعاد سفينتي جوبن وبرسلاو وكل الضباط الألمان الأراضي العثمانية، إلا أن أنور باشا لم يلتفت إلى تلك المطالب، لأنه يعد نفسه رجل المانيا في الدولة العثمانية⁽³⁰⁾ .

إن إبقاء الدولة العثمانية على الحياد، وأقناع لويس مليت رؤسائه أن هذا ممكن كانت الشغل الشاغل للأخير، حيث عبر للصدر الأعظم حسين حلمي باشا عن قلقه من أن الحكومة العثمانية تخضع للنفوذ الألماني بشكل مستمر، في حين تعهد الأخير من أنه في حال التخلص من السفن الألمانية وطاقمها، فلن تستبدل إلا بسفن عثمانية بريطانية المنشأ، وخاصة سفينتي السلطان عثمان والرشيديّة، وأن تعهدات وزير الخارجية كاري السابقة حول موضوع الاستيلاء على السفن العثمانية ستساعد وبشكل كبير على إبقاء البلاد بعيدة عن الدخول في حرب، أما جمال باشا فتعهد أيضاً للسفير البريطاني بأنه سيعمل على تهدئة الأوضاع في البلاد⁽³¹⁾ .

لقد كانت هناك محاولة جديدة من السفير مليت لإبقاء الدولة العثمانية على الحياد، حيث سأل السفير البريطاني جمال باشا عن شروط الدولة العثمانية من أجل ذلك . وبعد المباحثات التي جرت بين أعضاء الحكومة العثمانية لمناقشة العرض البريطاني، والتي تمخضت عن موافقة الدولة العثمانية على الحياد مقابل الحصول على ما يأتي :-

- 1- الغاء الامتيازات الاجنبية كافة.
 - 2- اعدت الجزر التي اخذتها اليونان منها .
 - 3- حل القضية المصرية .
 - 4- ان تقوم كل من فرنسا وبريطانيا بمنع روسيا من التدخل في شؤون الدولة العثمانية ومساعدتها في حال حصول هجوم مسلح عليها من روسيا⁽³²⁾ .
- وبعد ثلاثة ايام جاء الرد من وزارة الخارجية البريطانية للسفير البريطاني مليت والذي بدوره ابلغ الجانب العثماني من انه:-
- 1- لا يمكن التفكير في الغاء الامتيازات القضائية، لان الغائها يتوقف على القيام بإصلاحات ادارية تضمن حقوق الجميع وضرورة تنظيم الحقوق الجزائية بصورة تؤمن حقوق الاجانب في القضاء العثماني . وكل ما تستطيع بريطانيا فعله -بعد موافقة حلفائها- هو الغاء بعض الامتيازات المالية .
 - 2- اما بالنسبة لقضية الجزر، فترك الى وقت مناسب .
 - 3- ترك الخوض في القضية المصرية الى ما بعد انتهاء الحرب لان حلها متعذر الان دون فتح الباب لأخطار عديدة .
 - 4- اما روسيا فأنها لا تفكر مطلقاً في مهاجمة الدولة العثمانية فضلاً عن بريطانيا وفرنسا بين الدول التي وقعت على المعاهدة التي ضمنت سلامة الدولة العثمانية ،واذن يمكن للأخيرة ان تطمئن من هذه الجهة ،وطالبنا ان نستفسر -من الجانب الروسي- عما اذا كانت على استعداد لإعطاء عهد جديد في وثيقة سياسية⁽³³⁾ .

لقد كانت هناك محاولة اخرى من داخل اروقرة وزارة الخارجية البريطانية للضغط على الدولة العثمانية بهدف البقاء على الحياد ،اذ ربط موظفي الوزارة بين موافقة حكومتهم على زيادة الرسوم الكمركية التي تم الاتفاق عليها منذ

تموز 1913م والحياد اضافة الى اطلاق حرية السفن والبضائع ودخولها وخروجها من المضائق. حيث كان هناك استعداد لدى موظفين كبيرين وهما الوان باركر Alwyn Parke وهو خبير في شؤون الخليج العربي والعراق، والسيرجورج ر. كليرك Sir George R Clerk السكرتير الاول في السفارة البريطانية في اسطنبول، على الموافقة على الزيادة في الرسوم الكمركية، في حين اعترض كل من نيكلسون Nicolson وايري كرو Eyre Crowe مساعد وزير الخارجية (1912-1920) اذ كانا يشككان في موقف الحكومة العثمانية اثناء مفاوضاتها مع حقي باشا- كبير مفاوضي الدولة العثمانية مع بريطانيا بشأن العراق والخليج العربي 1913-1914، واكدوا على مسالة سحب الطواقم الالمانية، وتفكيك منشآت الاتصالات اللاسلكية الالمانية الموجودة في الدولة العثمانية (34).

لقد كان ايري كرو مساعد وزير الخارجية البريطاني من اكثر المشككين في الوعود التي اطلقتها الحكومة العثمانية بشأن الحياد، ودليله في هذا المجال هو استمرار الاخيرة في التعبئة العامة (35)، وان الحكومة العثمانية ستستمر استخدام اسلوب المراوغة الى ان يتم تجهيز جوبن وبرسلاو ولم يكتثر كثيراً بالتقارير التي ارسلها مليت حول احتدام الصراع بين المعتدلين الراغبين في الحياد يمثلهم الصدر الاعظم حسين حلمي باشا و جاويد باشا وزير المالية من جهة وبين المتشددین الراغبين في دخول الدولة العثمانية في الحرب الى جانب المانيا يمثلهم جمال باشا و انور باشا يدعمهما السفير الالمني (36)، بل ذهب الى ابعد من ذلك فعندما قام السفير الروسي في لندن الكونت الكسندر بنكدورف Count Alexander Benckendorff (1903-1917) بتقديم نسخة من محضر المناقشات التي دارت بين السفير الروسي م. ميشيل نيكولوفيتش جيرس M. Michael Nikolaevich de Giers وبين وزير المالية العثماني جاويد باشا حول إمكانية عقد تحالف مع روسيا اشار الى ان مثل هكذا مساومات ليست بالحكيمة وتفتقر للوقار (37).

ما ان دخل شهر ايلول 1914م حتى وصل مليت الى قناعة اوصلها الى مرؤوسيه بان الطريقة الوحيدة لضمان حياد الدولة العثمانية هي ليست الاعلان عن استقلال ووحدة ووسلامة الاراضي العثمانية فحسب، بل التعهد بمناقشة مسألة الامتيازات بروح ايجابية من خلال عقد ميثاق بين الطرفين لتحجيم تلك الامتيازات، خاصة ان مثل هكذا تنازل سيكون بيضة القبان لموازنة النشاط الالمني في الدولة العثمانية، الا ان رد وزارة الخارجية لم يكن مشجعاً، حيث اوضحت بان مثل هكذا تنازل يمكن ان يُضمن ولكن يفضل عدم الاستعجال

في تقديم مثل هكذا تنازلات الابد انتهاء الحرب، في حين اشار الوان باركر الى ان اعطاء أي ضمانات حول انتهاء الامتيازات واطلاق حرية الحكومة العثمانية في الشأن الاقتصادي سوف لن يؤثر بشكل حقيقي على مسألة التزام الدولة العثمانية بالحياد، مشددا على عدم اعطاء الباب العالي تنازلات دون مقابل⁽³⁸⁾.

عمد السفير البريطاني الى تحجيم التطورات التي حدثت في الدولة العثمانية فيما تبقى من شهر آب 1914م، وخاصة فيما يتعلق في وصول اعداد من الجنود الالمان الى اسطنبول ومحاوله الالمان الضغط على الدولة العثمانية لأغلاق المضائق، وحث الاخيرة على دخول الحرب، الا انه توقع ان تحدث السفينة الالمانية جوبن اضرارا كبيرة في البحر الاسود، لذا فقد نصح حكومته انه في حال قيام قوات بحرية بريطانية باقتحام مضيق الدردنيل والبسفور فيجب ان تكون العملية سريعة وناجحة والا فان فشلها ستكون له نتائج كارثية في اسطنبول وسيتمد تأثيرها الى مناطق اخرى⁽³⁹⁾.

لقد وصلت وزارة الخارجية البريطانية الى قناعة تامة من الحياد الظاهري الذي اعلنته الدولة العثمانية لم يعد له وجود، حيث شعر وزير الخارجية كري بضرورة تهئية الشارع الهندي المسلم لاحتمالية قطع العلاقات العثمانية - البريطانية. وأرسل تعليمات الى ملية لكي يشير الى الحكومة العثمانية من ان الوضع اصبح خطيرا للغاية، وفعلاً ابلغ السفير البريطاني الباب العالي في 29 تموز 1914م من ان حكومته ستضطر اذا دعت الحاجة الى تعزيز تواجد العسكري في مصر، وان تدعم العرب ضد الحكومة العثمانية وتدعم سلطتهم في شبه الجزيرة العربية والاماكن المقدسة⁽⁴⁰⁾. وكان هناك توجه بضرورة تحجيم التواجد البريطاني في اسطنبول وكيفية سحب البعثة البحرية البريطانية والمستشارين العاملين في الوزارات العثمانية اضافة الى العاملين في القنصلية والسفارة نفسها، وهذا ما تم بالفعل حيث اُجليت عوائل السلك الدبلوماسي من اسطنبول في 28 تموز 1914م على ظهر احدى البواخر المتجهة الى بريطانيا⁽⁴¹⁾.

لقد حدث أزمة جديدة تشير الى توتر العلاقات بين الطرفين اذ تم منع السفن التجارية البريطانية القادمة من البحر الاسود من دخول المضائق، وان هناك مخاوف من احتجاز ما تحمله من قمح الى ان تدخل السفير البريطاني لدى الصدر الاعظم سعيد حلمي، حيث اعطى الاخير تعهداً خطياً في عبورها بعد ان قام العثمانيين بوضع الغام في المضائق بمساعدة المانية⁽⁴²⁾.

3- دور السفارة في تأخير دخول الدولة العثمانية للحرب:-

قام السفير لويس مليت في 1 ايلول 1914 مع سفراء دول الوفاق الودي بتقديم مذكرة جماعية الى الباب العالي تضمن فيها وحدة ما تبقى من اراضي الدولة العثمانية واستقلالها كوسيلة لاستمرار حياد الاخيرة، الا انه كان لديه شكوك عميقة من ان الالمان لن يدعوا العثمانيين بالإقدام على مثل هكذا خطوة خاصة وان السفير الاميركي في اسطنبول هنري مورغنثو Henry Morgenthau (1913-1916) في اسطنبول من انه تلقى معلومات موثقة من ان العثمانيين لن يلزموا انفسهم بعد اليوم باي معاهدة مع دول الوفاق تؤكد على الحياد⁽⁴³⁾.

بعد ايام قلائل وصل السفير البريطاني الى قناعة تامة من العثمانيين ماضون في تحالفهم مع المانيا، لذا فهناك العديد من الاوراق في يد حكومته لكي تلعبها لصالحها يأتي في مقدمتها الحركة العربية في المشرق العربي الراغبة في الاستقلال حيث ستكون سلاحاً فعالاً ضد الحكومة العثمانية، اضافة الى الاستعانة بـ ابن سعود⁽⁴⁴⁾ وشيخ الكويت مبارك الصباح (1896-1915)م⁽⁴⁵⁾ والشريف حسين اضافة الى مجموعة من شيوخ القبائل العربية الصديقة لبريطانيا، حيث يمكن تزويدهم بالمال والسلاح وبالتالي سيكون لهم تأثير كبير على شبة الجزيرة العربية⁽⁴⁶⁾.

لقد كانت وزارة الخارجية البريطانية متفقة تماماً مع طرحه سفيرها بضرورة دعم العرب وتشجيعهم للسيطرة على شبة الجزيرة العربية والاماكن المقدسة في مكة والمدينة المنورة، وتم مقابلة وزارة الهند بهذا الصدد والتي كان ردها يختلف عن ما جاء به السفير و وزارة الخارجية البريطانية. اذ طلبت وزارة الهند تحويلها للإعلان من ان القوات البريطانية وحلفائها لن تهاجم الاماكن المقدسة لدى المسلمين، ولا ميناء جدة في موسم الحج، اذ اوضح السير ارثر اف. هرتزل Sir Arther F.Hirtzel (1870-1937) سكرتير القسم السياسي في وزارة الهند من ان مثل هكذا اجراء فيه اشارة الى تطمين بريطانيا رعاياها المسلمين، وعدم ممانعة من اعطاء العرب ضمانات في حال دخول

الحكومة العثمانية الحرب وقيامهم بطرد العثمانيين، من ابقائهم كحماة للاماكن المقدسة، الا أن هرتزل كانت لديه شكوك حول قيام العرب في المدى البعيد باستخدام الجامعة الاسلامية⁽⁴⁷⁾ ضد بريطانيا كما فعل العثمانيين من قبل⁽⁴⁸⁾.

لم يتوقف مليت عن تأييده لفكرة استخدام الحركة العربية المناهضة للعثمانيين كسلاح، اذ اقترح في 4 ايلول 1914م المضي قدماً في تأليب قادة الحركة العربية، الا انه وفي الوقت نفسه حذر من غموض اهداف وشخص هذه الحركة، وان مثل هكذا حركة يجب ان تدار من أشخاص مثل ابن سعود وشيخ الكويت، وان اول فعل يمكن القيام به هو احتلال بغداد من خلال دعم ابن سعود بالمال والسلاح وتوجيه من المس بيل Miss Bill والكابتن شكسبير Sheaksper⁽⁴⁹⁾، خاصة وانه كان يفضل هذا الاقتراح على الاقتراح القاضي باقتحام مضيق الدردنيل الذي تزداد صعوبة اقتحامه يوماً بعد يوم، وان مسك المضائق يحتاج الى قوة برية عسكرية ضخمة، اذا ما قورنت بالقوات البحرية في ظل الظروف آنذاك، ويؤكد على عدم الاستعجال في اتخاذ هكذا خطوة الا اذا قامت بريطانيا بقطع العلاقات مع الدولة العثمانية⁽⁵⁰⁾.

مع كل ما تقدم فان السفير لم يترك فكرة الدعم للمناهضين لفكرة الحرب خاصة، وانه كان على علم بان اعضاء مجلس الوزراء العثماني منقسمين على انفسهم، وان اغلبهم يدركون تماماً ما ترمي اليه المانيا من توريث الحكومة العثمانية في دخول الحرب الى جانبها، ويأتي في مقدمتهم الصدر الاعظم سعيد حلمي باشا وموقفه المتقائل من بقاء الدولة العثمانية على الحياد والوعود التي اطلقها بهذا الصدد، لذا فقد حث وزارة الخارجية بعدم اعتبار الحرب التي يمكن ان تنشأ بين اليونان والدولة العثمانية سبباً في دخول بريطانيا حرباً ضد الاخيرة. الا ان رد وزارة الخارجية لم يكن مشجعاً خاصة وان البحرية البريطانية وعلى رأسها تشرشل قد اوعز الى الاميرال كير للدخول في مفاوضات سرية مع الجانب اليوناني لاتخاذ الاجراءات المناسبة ضد الحكومة العثمانية في حال حدوث حرب معها، وان اليونان يمكن الوثوق بها كحليف اذا دخلت الدولة العثمانية كحليف لألمانيا، على ان لا يجري اي احتكاك مع الدولة العثمانية في الوقت الحاضر⁽⁵¹⁾.

ان مسار الاحداث بدأ بالتسارع فقد علم لويس مليت في 7 ايلول 1914م من مصادر عثمانية موثوقة بأن السفينتين الالمانيتين جوبن و برسلاو والتي اشيع ان المانيا باعتهما الى الدولة العثمانية مجرد كذبة وانه اعلم الحكومة العثمانية بذلك، وانه يستحسن قيام حكومته بقطع امدادات الفحم عن الاسطول العثماني كرد فعل على اجراءات

العثمانيين، إلا أنه اندهش من قيام البحرية البريطانية بإصدار أوامر بسحب البعثة البريطانية في 9 أيلول ونقل الأدميرال لامبس من قيادة البعثة البحرية إلى قيادة الأسطول البريطاني في مالطا والمعروفة بقيادة منطقة الدردنيل، مما ولد ردة فعل غير مسبوقة لدى السفير البريطاني حيث أشار إلى إمكانية حدوث أزمة في حال الاستمرار بهكذا نهج وإشارة إلى أن تعيين لامبس بهكذا منصب ستكون له نتائج "كارثية" خاصة وأن محاولاته لتحديد العثمانيين في الحرب لازالت توتي ثمارها، وأنه يرى أن هذه المسألة تعتبر المحك حول مدى ثقة وزارة الخارجية البريطانية بالسياسة التي يتبعها، خاصة وأن مثل هكذا انسحاب يمثل صدمة لدى الباب العالي، وأضاف قائلاً: "بالرغم من ما يمكن أن يفعله لامبس بالبحرية العثمانية يعتبر محدوداً بسبب اندلاع الحرب، والأدميرال ذا أهمية دبلوماسية هائلة، إن إرسال لامبس إلى مالطا من شأنه إثارة السخط المرير مرة أخرى الناجم عن احتجاز حكومة جلالة الملك للسفن، والتي تراجعت أثارها في أوائل أيلول، وسيكون انسحاب الأدميرال: خطأ فادحاً من وجهة نظر سياسية. سوف ينظر إليه من جميع العثمانيين على أنه جزء من الممارسة الحادة من جانبنا. فنقل ضابط من القيادة الاسمية للأسطول العثماني، الذي كان مسؤولاً عن تدريبه وتوجيهه والإعداد للحرب، إلى قيادة أسطولنا سيزيد من شكوك العثمانيين في أن البريطانيين سيرسلونه إلى الأسطول القابع خارج مضيق الدردنيل وبالتالي سيشكل تهديداً حقيقياً على الدولة العثمانية نفسها. لذلك أحذر من أن مغادرة الأدميرال ستثير أزمة تتجنب القيام بها [و]... من شأنه أن يعطي الألمان وسيلة أخرى للتعامل معها وتأجيج الرأي ضد إنجلترا وقيل لي إن الأدميرال نفسه "يعارض الانسحاب بشدة" (52).

إن مناشدة مليت لم تشر عن شيء فقد قامت البحرية الملكية في 16 أيلول 1914، بإرسال الأدميرال لامبس إلى مالطا، وبقي بعض من موظفيه حتى تم إجلائهم في تشرين الثاني لتحل محلهم بعثة بحرية ألمانية (53).

لقد ترافق أزمة انسحاب لامبس أزمة أخرى ألا وهي القرار الذي اتخذته السلطان العثماني محمد رشاد بإصدار إرادة سلطانية في 9 أيلول 1914م بإلغاء الامتيازات الأجنبية (54)، إذ بين السفير البريطاني للصدر الأعظم سعيد حلمي بأنهم لا يستطيعون إلغاء الامتيازات الأجنبية من جانب واحد، وأضاف إلى أن حكومته لن تقبل أن يحاكم رعاياها تحت الأحكام العرفية، خاصة وأن الجيش العثماني يخضع للسيطرة الألمانية، إلا أنه كان يخشى أن يتخذ رؤسائه موقف متشدداً معلنين قطع العلاقات بين الطرفين، وأضاف أنه يتفق مع فكرة انتظار تطور

الاحداث لصالح حكومته ضمن التهديدات التي تشأ جراء الحرب، وان العثمانيين يرغبون ببعض التنازلات لإيجاد تسوية للمسألة، خاصة اذا ضمنت بريطانيا وحدة اراضي الدولة العثمانية بعد الحرب⁽⁵⁵⁾.

كان رد فعل وزارة الخارجية البريطانية الميل الى عدم التصعيد، وان مثل هكذا فعل يمكن ان يجعل من الباب العالي أكثر انفتاحاً مع دول الوفاق خاصة وان مثل هكذا اجراء يعتبر متنفس عما يحول في اذهان القادة العثمانيين وان هذه المسألة يمكن تسويتها بعد انتهاء الحرب، وان متطلبات السياسة البريطانية لهذه المرحلة هي ابقاء الحكومة العثمانية على الحياد، وان المصالح البريطانية يمكن حمايتها بعد الحرب اذا أخذ بنظر الاعتبار الصعوبات المالية التي ستواجه الدولة العثمانية بعد اقتضاها، في حين تم رفض المقترحين الذين قدمها ملية بشأن ضمان الاراضي العثمانية بعد الحرب، او تقديم اي تنازلات لصالح العثمانيين، خاصة وان الاقتراح الاخير كما عبر عنه كري "يحمل في طياته اشارة ضعف من قبلنا لصالح المتشددين [الداعين الى دخول الحرب الى جانب المانيا] ولا توجد اشارة الى ان التنازل سيقوي الصدر الاعظم. وان حكومة جلالة الملك ستقوم بتنازلات معقولة، ولكن بوجود هذه الحشود من الالمان في الدولة العثمانية، واذا لم تحافظ الاخير على السلام فان بريطانيا ليست المسؤولة عن العواقب التي ستلي الحرب"⁽⁵⁶⁾.

لقد استمر ملية في حث وزارة الخارجية على اعطاء تنازلات غير مشروطة بشأن الامتيازات، خاصة وان الروس حسب ما ذكر السفير الروسي جرسى له مستعدين لتنازل عن أي شيء في سبيل الحصول على المزيد من الوقت وعدم فتح الجبهة العثمانية ضدهم في هذا التوقيت، الا ان مرؤوسيه خاصة وزير الخارجية- رفضوا اعطاء أي تنازل وخاصة فكرة زيادة الضرائب الكمركية، او التصريح بأي شيء يخص اعطاء تنازلات للباب العالي، اما تشرشل فقد اتسم موقفه بالسخرية من السياسة التي يتبعها سفير بلاده في اسطنبول حين ارسل مذكرة الى كري قائلا: "ان رسائل ملية تفتقر الى الاشياء الجدية، وخاصة في ما يتعلق بقناعاته من ان الفريق المناهض للحرب يزداد قوة ويساعد في السيطرة على انور والالمان، انني اشفق على سياسة ملية... الا انني اقترح سياسة أكثر تشدداً تجاه الحكومة العثمانية، بدلا من سياسة تحاول شراء الحكومة العثمانية من خلال بذل الوعود وتقديم التنازلات. ان محاولتنا استرضاء الدولة العثمانية سنشل سياستنا تجاه دول البلقان، الا انني لا اقترح اتخاذ موقف معادي من الدولة العثمانية او اعلان حرب ضدها من جانبنا، ولكن علينا من الان ان نعمل على ايجاد ترتيبات مع الدول البلقانية، وخاصة بلغاريا، دون الاهتمام لوحدة اراضي الدولة العثمانية ومصالحها. يجب ان تعاد للبلغاريين كل الأراضي العثمانية التي

سيطر عليها الدولة العثمانيين في الحرب البلقانية الأخيرة . . . ان سلوك الدولة العثمانية تجاهنا وتكرار خروقاتها للحياذ ينهي التزامنا لأي اعتبار لمصالح الدولة العثمانية في اوربا . . . انني ملزم بان التمس منكم بان لا تغيروا سياستنا العامة في هذا الجزء من العالم اثناء الحرب و السلم او ان تمضوا في مآهة الغش والمكائد العثمانية " (57).

ان هذا الموقف المتشدد من وزيري الخارجية والبحرية مرده الى انباء وصلت الى بريطانيا تفيد من وصول 2000 صندوق من المقذوفات الى السفينة جون ،اضافة الى قيام العثمانيين بتحصين ميناء الاسكدرونة بالألغام البحرية ،اضافة الى ايقافهم شحن البضائع والمسافرين على قطار سكة حديد الحجاز وتحويله الى الجهود الحربي العثماني كجزء من الاستعدادات العثمانية -الالمانية . ان مما زاد من قلق وانزعاج الحكومة البريطانية هو توجه جزء من الاستعدادات العثمانية -الالمانية الى مصر من خلال العمل في منطقة العريش والعقبة ووجود اشارات لدى الشارع المصري مؤيدة لهذه الحركة ،الا ان الملحق العسكري في السفارة البريطانية في اسطنبول بين من ان مصر امنه ،واوضح عدم وجود أي تهديد عثماني الا ان فتح جبهة من جهة الحدود الروسية وارد بشكل كبير (58).

لقد أسفر القرار العثماني في 19 ايلول 1914م بإعلانه عن غلق جميع مكاتب البريد الاجنبية اعتباراً من الاول من تشرين الاول 1914م المزيد من الخلق من الجانب البريطاني الذي رفض طلبه القاضي بجعل البريطاني جزء من دائرة بريد الدولة العثمانية، مما حدى بان يعبر كل من نيكلسون وكليك عن امتعاضهما الشديد من التصرف العثماني وان على بريطانيا ان تري الحكومة العثمانية جانب القوة لإبقائها على الحياذ، وهذا ما حدث بالفعل حيث صدرت التعليمات للسفير البريطاني لإبلاغ الحكومة العثمانية من امتناعها عن تحريك اسطولها خارج منطقة الدردنيل ،وكانت هذه التعليمات غداة مغادرة الاميرال لامبس للأراضي العثمانية، حيث تم ابلاغ وزيري البحرية والحربية بشكل منفرد وتحريراً بمضمون هذه التعليمات وان الاسطول البريطاني سيعامل على انه عدواً في حالة خروجه بل ومنع وصول الفحم الى اسطنبول بشكل نهائي بحجة ان هذا الفحم يمكن ان تستخدمه السفن الالمانية (1).

لم يتوقف المنع على منطقة الدردنيل إنما أمتد ليشمل ولاية البصرة أيضاً ، فقد قررت وزارة البحرية البريطانية انه وطالما بقيت السفينتين جوبن وبرسلاو ضمن المياه الاقليمية العثمانية ، فان بريطانيا ستبقي السفينتين الحربيتين اودين Odin ولورنس Lawrence في منطقة شط العرب كأجراء احترازي، وعندما قدم السفير العثماني في لندن احمد توفيق باشا (1909-1914) احتجاجا لدى الخارجية البريطانية على تمرركز السفينتين في شط العرب واستخدمهما النظام الاسلكي في الاتصالات على انه خرق للحيداد الذي اعلنته الدولة العثمانية كما حدث لاختراق حيداد بلجيكا⁽⁵⁹⁾، كان الرد الخارجية البريطانية على لسان نيكلسون حيث قال " ليس هناك مقارنة بين الحيداد العثماني والبلجيكي ، فالبلجيكي قلقون جداً للإبقاء على حيدادهم في حين تعتمد الحكومة العثمانية التخلي عن حيدادها " ⁽⁶⁰⁾.

لقد اصبح واضحاً منذ نهاية ايلول 1914م لكل البريطانيين العاملين في السفارة البريطانية في اسطنبول او لندن ما المنحى الذي اتخذته الحكومة العثمانية ومن ان الصدام معها هي مسألة وقت لا أكثر، لذا بدأت الاستعدادات للتعامل مع الدولة العثمانية كخصم وليس كطرف محايد . ولم يمض سوى شهر حتى اعلنت بريطانيا في 20 تشرين الاول 1914 عن تخليها بشكل كلي عن المبدأ السياسي القاضي بالحفاظ على وحدة واستقلال ما تبقى من اراضي الدولة العثمانية ⁽⁶¹⁾ . والذي استمر العمل به يزيد عن الخمسين عاما .

ويدوا ان تسارع الاحداث في داخل الدولة العثمانية وسيطرة انور باشا على مقاليد الامور وعلمه بكل تفاصيل خطة الهجوم على الموانئ الروسية في 29 تشرين الثاني 1914م في اوديسا وسايبييتول . قد دفع الامور الى الوصول الى الازمة ، حيث وجه مليت، مع زملائه الروسي والفرنسي ، انذاراً نهائياً للصدر الاعظم طالبوا فيه الاعتذار وطرد البعثة العسكرية الالمانية بقيادة الاميرال سوشون ، لكن الحكومة العثمانية غير قادرة على اتخاذ مثل هكذا قرار فغادر هو وزملائه في 31 تشرين الاول 1914م . وفي 3 تشرين الثاني اعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية وتبعتهما كل من بريطانيا وفرنسا في 5 تشرين الثاني 1914م . بهذا بدأت العداوة بين الطرفين لتجد بريطانيا نفسها في مواجهة الدولة العثمانية ⁽⁶²⁾ .

الخاتمة

و خلاصة القول بان السفارة البريطانية في الدولة العثمانية عملت في فترة لويس مليت على حث العثمانيين بعدم الانجرار الى معسكر المانيا وابقائها على الحياد اطول مدة ممكنة ،مع محاولة تغيير الصورة النمطية التي خلقها السفير الذي سبق مليت من كره للعثمانيين الذي اصبح متغلغلاً في عقول صناع القرار السياسي في لندن على اساس وجود امل في الفئة الراضية لفكرة دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى، الان المبدأ العام الذي التزم به البريطانيون في عدم الزام انفسهم بشي خاصة تجاه الدولة العثمانية في مسألة التحالفات اضعف مكانتهم بشكل كبير لاسيما وان اغلب الساسة العثمانيين يرغبون في الاعتماد على دولة قوية حال نشوب حرب .

ان الحكومة البريطانية لم تكن ترغب في تقديم اي تنازلات للعثمانيين ،لان مثل هكذا تنازلات تعتبر علامة ضعف امام العثمانيين على الرغم من حث سفيرها لمرووسيه على تقديم بعض التنازلات الاقتصادية بهدف تحييدها .

ان محاولة السفير البريطاني المشاركة في حل المشاكل الداخلية للدولة العثمانية بغية كسب ود العثمانيين قوبل بشكوك كبيرة حول جدوى هذا الفعل خاصة وان جُل السياسيين البريطانيين اصبح لديهم قناعة بان الدولة العثمانية آيلة الى زوال وان العمل لصالح الدول والقوميات الحديثة اجدى للمصالح البريطانية وهذا ما يفسر موقفها من اليونان ومن الارمن وغيرهم .

كانت بريطانيا تسعى من خلال العمل على تأخير دخول الدولة العثمانية الحرب هو تهيئة الاجواء الداخلية من خلال الاتصال بالعناصر الناقمة على الحكم العثماني واغرائها بحمل السلاح ضده واطلاق الوعود لتلك العناصر بالاستقلال ،اضافة الى التمهيد لقبول فكرة الحكم البريطاني كبديل للعثمانيين في حال انتصارهم في الحرب ،اما الاجواء الخارجية فهي جس نبض رعاياهم المسلمين في المستعمرات في حالة قيام الحرب بين الطرفين .

عملت بريطانيا على معرفة الشروط التي يرغب العثمانيين في انجازها في حال بقائهم على الحياد ومن ثم الرد بما يتناسب مع تلك الشروط ،دون الزام البريطانيين انفسهم باي شيء تجاه تلك الشروط .

الهوامش

⁽¹⁾ Grey to Lowther.31 July 1908 G.P. Gooch and H. Temperley (ed.), British Documents on The Origins of War 1898- 1914,London,1928, Vol. V. No. 204, PP. 268-264.

⁽²⁾ عبد الوهاب عباس القيسي، العلاقات العثمانية- البريطانية، مجلة الأقلام، بغداد، ج3، تشرين الثاني، 1966. ص5.

⁽³⁾ Feroz Ahmod "Great Britain Relation With Young Turks 1908- 1914" Middle Eastern Studies, Vol. 2, July 1966, PP. 306- 307.

⁽⁴⁾ Quoted in: Ahmed "Great Britain relation.." P. 309.

⁽⁵⁾ Marian Kent and Other, The Great Powers and the end of the Ottoman Empire London,1984.fotnote,P.189.

⁽⁶⁾ Elie Kedourie, Young Turks, Freemason and Jews, Middle Eastern Studies, Vol. 71, 1971. P 90.

⁽⁷⁾ Quoted in: Andrew Ryan,The Last of The Dragomans, First Published London- 1951,PP.70-71.

⁽⁸⁾ لويس مليت (1864-1936) عمل كسكرتير خاص لوزير الخارجية في الفترة (1905-1906) وكبير موظفي وزارة الخارجية في الفترة (1906-1907) ووكيل وزير الخارجية البريطانية، ورئيس القسم الشرقي في وزارة الخارجية للاعوام 1907-1913، تم تعيينه سفيرا لبلاده في الدولة العثمانية من تشرين الأول 1913 حتى تشرين الثاني 1914.

- Encyclopaedia Britannica, Vol.14, PP.189-190.

⁽⁹⁾ Sir Telford Waugh, Turkey, Yesterday, to- day and tomorrow, London, 1930,P140.

⁽¹⁰⁾ Joseph Heller,British policy towards Ottoman Empire 1908- 1914, London, 1983.P,104.

⁽¹¹⁾ Waugh, Op, Cit, P. 120.

⁽¹²⁾ نجلاء عدنان حسين العكيلي، الدولة العثمانية والمشكلة الأرمنية 1894 - 1916، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 2003، ص88؛ غسان وليد مصطفى الجوادي، المسألة الأرمنية في الدولة العثمانية 1878-1918 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية، 2010، ص157.

⁽¹³⁾ محمود شوكت باشا (1856-1913) ضابط ووزير وصدر أعظم، ولد في بغداد وهو ابن سليمان بك متصرف البصرة، تخرج في المدرسة الحربية عام 1882، قضى 9 سنوات في ألمانيا. عين واليا على كوسوفو بعد الانقلاب، وأعطى قيادة الجيش الثالث العثماني في أثناء الانقلاب المضاد. لم ينضم الى جمعية الاتحاد والترقي إلا انه سارها بسبب أفكارها القومية.

-Car Max Kortepecter, Mahmud Pasa, The Life and The Death, The Historical Journal of Ottoman Studies, No.16,(Zagwan- 1997) PP.185-205, Ahmed, Op, Cit, P. 314

⁽¹⁴⁾ Feroz Ahmad, The Young Turks: The Committee of Union and Progress in Turkish Politics 1908- 1914, Oxford University, 1969, P. 143.

⁽¹⁵⁾ Grey to Elliot, private and secret, 21 January 1914, B.D., X, i, No. 207, p.194; Grey to Goschen, No. 45, 9 February 1914, B.D., X, i, No. 235, pp. 221-222.

⁽¹⁶⁾ Mallet to Grey, 10 December 1913, B.D., Vol. X, No. 414, PP. 367-368.

⁽¹⁷⁾ Waugh, Op, Cit, P. 140.

⁽¹⁸⁾ Quoted in: Ahmed "Great Britain relation.." P. 309.

⁽¹⁹⁾ Quoted in: Ibid, P. 309.

⁽²⁰⁾ Quoted in: Ibid, P. 323.

⁽²¹⁾ Altay Çengizer, The Road to Gallipoli- A Turkish perspective, History Ireland, Vol.23, No.2, March/April, 2015, p.37.

⁽²²⁾ مذكرات جمال باشا السفاح، ترجمة علي احمد شكري، بغداد-1963، ص 133.

⁽²³⁾ طارق نافع الحمداني وآخرون، تاريخ العالم الحديث 1914-1945، بغداد، 1986، ص 15.

⁽²⁴⁾ A Chris B. Rooney "The International Significance of British Naval Mission to The Ottoman Empire, 1908- 1914," Middle Eastern Studies, Vol. 34, No. I, January 1998, P.22.

⁽²⁵⁾ quotation in Taylor, The Struggle for Mastery in Europe (Oxford, 1954), p. 534.

⁽²⁶⁾ هيو هربرت كشنر: ولد في أيرلندا في 42 نيسان 1850 وتوفي 5 حزيران 1916م. مارشال بريطاني تطوع الى جانب فرنسا في حرب 1870م. ذهب الى فرنسا عام 1883م. ومنح لقب سردار في الجيش المصري عام 1892م. سحق الحركة المهدية في معركة ام درمان ايلول عام 1898. ساهم في حرب البوير للأعوام (1900-1902) وعمل في الهند للأعوام (1902-1909). أصبح المندوب السامي لبريطانيا في مصر للأعوام (1911-1914) للمزيد من التفاصيل :

Michel Moure, Dictionnaire d'histoire Universelle, Bordes, (Paris-1981) P.868.

⁽²⁷⁾ روبرت أوفلي اشبرتون كرو Robert Offley Ashburton Crewe، والمعروف أيضا بـ The Lord Houghton: ولد في لندن عام 1858، أكمل دراسة فيها، وتخرج 1880م من جامعة كامبرج، سياسي ذي توجهات لبرالية، عمل في وزارة الخارجية عمل كسكرتير خاص لوزير الخارجية 1883م، ناب عن العديد من المناطق عن حزب الاحرار في البرلمان، شغل العديد من المناصب منها رئيس مجلس اللوردات 1915م، ورئيس مجلس التعليم 1916م، وسفير بريطانيا لدى فرنسا (1922-1924)، اضافة الى زعامته ككل اللبراليين المستقلين في مجلس اللوردات، الى نهاية الحرب العالمية الثانية، توفي 1945، عن عمر ناهز 87 عاما. للمزيد من التفاصيل : <https://en.wikipedia.org>.

⁽²⁸⁾ Quoted in: C. Jay Smith, 'Great Britain and the 1914-1915 Straits Agreement with Russia: The British Promise of November 1914', American Historical Review (July 1965), p. 1018.

⁽²⁹⁾ A.L. Macfie, The End of the Ottoman Empire 1908-1923, New York, 2013, P.193; Heller, Op, Cit, Foot note 16, P.207.

⁽³⁰⁾ بان غانم أحمد حياوي : العلاقات العثمانية- الألمانية 1882-1918م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، 2001م، صص 242-251.

⁽³¹⁾ مذكرات جمال باشا السفاح، المصدر السابق، ص 133.

⁽³²⁾ مجلة تاريخ الحرب العظمى، م1، ج5، ص26.

⁽³³⁾ مذكرات جمال باشا السفاح، المصدر السابق، ص 133.

⁽³⁴⁾ Minute by Parker, 20.8.14. Urgent. Minutes. BD.X.II, p. 420.

⁽³⁵⁾ Waugh, Op, Cit, P. 148.

⁽³⁶⁾ Ibid, P. 149.

⁽³⁷⁾ Heller, Op, Cit, P.207.

⁽³⁸⁾ Ahmad, Op, Cit, P.324.

⁽³⁹⁾ Ibid, P.139.

⁽⁴⁰⁾ Ibid, P.140.

⁽⁴¹⁾ Waugh, Op, Cit, P. 148.

⁽⁴²⁾ Waugh, Op, Cit, P. 148.

⁽⁴³⁾ Heller, Op, Cit, P.207.

⁽⁴⁴⁾ هو عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية ، ولد عام 1880 في الرياض ، ارتحل مع والده الى الكويت عام 1893 ، اثر سقوط نجد بيد ابن الرشيد ، استعاد الرياض في كانون الثاني 1902 من حكم آل الرشيد ، واصبح الحاكم الحقيقي للإمارة السعودية ، دخل في نزاع مع الدولة العثمانية وحليفها ابن الرشيد ، استعاد الاحساء من الدولة العثمانية عام 1913 ، في بداية الحرب العالمية الاولى تحالف مع البريطانيين وعقد معهم معاهدة العُقَيْر (دارين) عام 1915 ، في عام 1932 اعلن عن قيام المملكة العربية السعودية ، ويطلق عليه المؤرخون تسمية ابن سعود ، توفي عام 1953 .

--David Howarth ; The Desert King ' The Life Ibn Sa'ud ', London , 1964 .

⁽⁴⁵⁾ مبارك الصباح : ولد الشيخ مبارك الصباح عام 1844 في الكويت ، وهو الولد الثالث للشيخ صباح بن جابر ، وعند بلوغه سن الخامسة تكلمه جده الشيخ جابر واهتم بتربيته وتعليمه ومن ثم تدريبه على الرماية والفروسية . لمزيد من المعلومات ينظر : حسين خلف الشيخ خزعل ، تاريخ الكويت السياسي ، ج2، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، 1962، ص11 .

⁽⁴⁶⁾ Jacob Goldberg, The Origins of British-Saudi Relations: The 1915 Anglo-Saudi Treaty Revision, The Historical Journal, Vol. 28, No. 3 (Sep., 1985), PP. 693-694.

⁽⁴⁷⁾ لقد استطاع العثمانيون وعلى رأسهم السلطان عبد الحميد الثاني ان يعزز فكرة الخلافة الاسلامية من خلال ارسال الدعاة الى مناطق نائية في اسيا وافريقيا بهدف ايجاد روابط بين المسلمين في جميع انحاء العالم الاسلامي ، وبهذا جعل كل المسلمين ينظرون اليه على انه خليفة للمسلمين خلق للبريطانيين والفرنسيين وغيرهم من المستعمرين العديد من المشاكل . للمزيد من التفاصيل عن تطور الجامعة الاسلامية ينظر: علي محمد محمد الصلابي ، الدولة العثمانية ، عوامل النهوض واسباب السقوط ، المنصورة ، د ، ت ، ص ص377-395 .

⁽⁴⁸⁾ Heller, Op, Cit, P.207.

⁽⁴⁹⁾ من الجدير بالذكر انه عندما عرض شكسبير هذا المقترح على ابن سعود رفضه ، وذلك لعدم رغبة بأثارة العثمانيين ، اضافة الى عوامل داخلية تتعلق بتركيبة القوات التي يتزعمها والتي لم تكن ترغب في الدخول في مواجهة مباشرة مع العثمانيين . للمزيد من التفاصيل: - Goldberg, Op, Cit, P. 699.

⁽⁵⁰⁾ Heller, Op, Cit, P.141.

⁽⁵¹⁾ Smith, Op, Cit, PP. 1019-1020.

⁽⁵²⁾ A Chris B. Rooney. Op, Cit, PP.23-24.

⁽⁵³⁾ Waugh, Op, Cit, P. 150.

⁽⁵⁴⁾ Waugh, Op, Cit, PP. 150-151.

⁽⁵⁵⁾ لم يكن كل السياسيين البريطانيين على اتفاق من مسألة الغاء الامتيازات بل ، صرح البعض منهم بالإيجاب من مسألة انتهاء عمل دوائر البريد البريطانية في الدولة العثمانية بدعوى عدم تحقيق أية ارباح خلال سنوات . للمزيد ينظر: عبد المنعم الناصر (مترجم) ، مختارات من رسائل لورنس ، بغداد ، 1988، ص 10 .

⁽⁵⁶⁾ Quoted in: Heller, Op, Cit, PP.143-144.

⁽⁵⁷⁾ Quoted in: Churchill, The World Crisis, 1911-14, Toronto, 1923 PP, 536-537.

⁽⁵⁸⁾ Heller, Op, Cit, P.145

⁽⁵⁹⁾ ان حياد بلجيكا واستقلالها لم يكن قريب العهد من احداث الحرب العالمية الاولى ، وانما يرجع الى عام 1839م حيث ضمنت كل الدول الكبرى هذا الحياد من بينها المانيا التي قامت بحرقه بهدف الوصول الى الاراضي الفرنسية واحتلالها . انظر:-

محمد محمد صالح، تاريخ الدول الكبرى بين الحربين العالميتين، بغداد، 1977م، ص 39.

⁽⁶⁰⁾Quoted in: Heller, Op, Cit, PP.143-144.

⁽⁶¹⁾ Marian Kent Op, Cit,P.177.

⁽⁶²⁾A.L. Macfie, Op, Cit,P.216.